

Distr.: General
27 October 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

ورقة موقف مجموعة أقل البلدان نمواً

أولاً - معلومات أساسية

١- يكتسي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) أهمية خاصة بالنسبة لمجموعة أقل البلدان نمواً إذ يأتي عقد هذا المؤتمر مباشرة بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في اسطنبول. وينعقد المؤتمر أيضاً في وقت وصل فيه برنامج الدوحة للتنمية إلى طريق مسدود، ولاحت فيه بقوة، بوادر الخوف من حدوث كساد مزدوج، وراح العالم يُغالب القضايا المتصلة بأزمي الغذاء والطاقة والتحديات التي يطرحها تغير المناخ. وتتطلع المجموعة إلى أن يمهد المؤتمر، أسوة بالمؤتمرات التي عُقدت في الدوحة، السبيل أمام المجتمع الدولي ليعمل بصفة جماعية من أجل التوصل إلى توافق جديد في الآراء للمضي في تنفيذ برنامج إنمائي بطريقة عادلة وشاملة للاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نمواً وتطلعاتها وأولوياتها وشواغلها. ويمثل انعقاد الأونكتاد الثالث عشر في الدوحة في نظر مجموعة أقل البلدان نمواً فرصة للتدبر في ما سيكون عليه دوره في المستقبل، ولبحث أفضل السبل التي تتيح له المساهمة في الخطاب الإنمائي. كما يمثل الأونكتاد الثالث عشر فرصة ثمينة لبناء توافق في الآراء حول مسار التنمية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. ويوفر اتفاق أكرالاونكتاد الثالث عشر أساساً مناسباً لاتخاذ قرار بشأن كيفية تعزيز العولمة التي تركز على التنمية.

٢- وقد تبين من خلال التقييم الشامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل أن الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل بروكسل لم تتحقق بالكامل؛ وأن أثر التقدم على توليد فرص الشغل والحد من الفقر كان محدوداً. كما يفيد التقييم بأن التحولات الهيكلية التي شهدتها العديد من أقل البلدان نمواً كانت محدودة للغاية، وأن درجة تأثرها بالصدمات

الخارجية لم تنخفض. وقد أبانت عمليات استعراض برنامج عمل بروكسل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ضرورة تعزيز حس القيادة لدى أقل البلدان نمواً وإمساكها بزمام أمورها وزيادة التكامل بين برنامج العمل واستراتيجيات المعونة والتجارة والتنمية التي يضعها شركاء التنمية لتنفيذ السياسات بطريقة موفقة ومتسقة. وهناك دعوات إلى استكمال استراتيجيات النمو القائم على التصدير من خلال التركيز على تعزيز دور الطاقة الإنتاجية المحلية، والتنويع، وتعزيز الاستثمارات، وتطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات التكنولوجية، وبناء قدرات القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً وتعزيزها، وهو ما من شأنه حفز نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل ومنصف وإحداث تحول هيكلية. وقد أظهر ذلك أن ترك الأمور تسير بشكل اعتيادي ليس هو الخيار السليم، وأنه لا بد من تغيير النموذج لتحقيق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً.

٣- وتعتقد أقل البلدان نمواً بأن هذه المرحلة هي مرحلة تحولات متعددة. فقد تحولنا من برنامج عمل بروكسل إلى برنامج عمل اسطنبول. وهناك عدد كبير من أقل البلدان نمواً تشهد تحولاً من النزاع إلى العمل الديمقراطي السلمي. ونموذج التنمية القائم حتى الآن بات موضع تساؤل. ونفوذ قوى السوق بات في مهب الريح. ويُعدُّ الإمعان في إلغاء الضوابط التنظيمية خطأ فادحاً ترتكبه الحكومات. وهناك من يدعو إلى تعزيز دور الدولة لتصحيح عيوب السوق. بما أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على التنمية شملت كل مكان في العالم. كما اشتد الضغط السكاني على الموارد الطبيعية.

٤- وبات تغير المناخ حقيقة واقعة تتجلى مظاهره في موجات الحرارة وحالات الجفاف الشديد والفيضانات الجارفة والعواصف المدمرة. ويُستشف من تقارير الأبحاث التي أُجريت في الآونة الأخيرة، أن البلدان التي تعاني من الجفاف ونقص الغذاء معرضة بنسبة ٥٠ في المائة لاحتمال اندلاع النزاع فيها، وهو ما يمثل سبباً إضافياً يحمل على الخوف من الآثار المدمرة لتغير المناخ. وتشير هذه التقارير أيضاً إلى أن تصنيف ١٦ بلداً من أقل البلدان نمواً استناداً إلى مؤشرات الحوكمة جاء ضمن فئة البلدان التي تعاني من وضع حرج في حين تقع معظم البلدان الأخرى من أقل البلدان نمواً ضمن فئة البلدان التي باتت في خطر، ويُستشف من ذلك أن أقل البلدان نمواً هي أحوج ما تكون إلى من يدعمها في توطيد المؤسسات الحكومية والخدمات العامة وتحقيق مكاسب إنمائية لشعوبها وتفادي فشل الدولة.

٥- وقد وجدت أقل البلدان نمواً نفسها متورطة في دوامة الأزمات الاقتصادية العالمية دون أن يكون لها يد في ذلك. ولجأت البلدان المتقدمة في أعقاب الأزمات إلى انتهاج سياسات كانت لا تنصح العالم النامي بها وتأمره باحتناها، ومن ذلك سياسات مواجهة التقلبات الدورية، وزيادة تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد.

٦- واستمرار سيطرة ٢٠ في المائة من سكان العالم على ٨٥ في المائة من خيراته وتجاذب ما لا يزيد عن ١٥ في المائة منها فيما بين ٨٠ في المائة من السكان، يمثل تحدياً يواجهه المجتمع

الدولي. ولا يمكن في ظل هذا المترابط أن يستمر تنعم قلة قليلة بالنماء ومكابدة فئة كبيرة للتخلف. ولذلك، يجب أن تبقى العدالة مبدأ يُسترشد به.

٧- ولإيجاد الحلول لهذه التحديات الكثيرة لا بد من الارتقاء بالتعاون العالمي إلى مستوى غير مسبوق، وتعظيمه بقطع التزامات سياسية وعقد العزم، وتأمّل مجموعة أقل البلدان نمواً في أن يساهم الأونكتاد الثالث عشر مساهمة مفيدة في هذه العملية.

٨- ويصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية الخمسين للأونكتاد التي تتيح للمؤتمر من وجهة نظر مجموعة أقل البلدان نمواً، فرصة عظيمة ليسهم في التركيز على خطاب التنمية وعلى العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة بصفة عامة في مجال التنمية، ولیدرس ما يتعين بذله من جهود إضافية، والسبل التي يمكن أن يساهم الأونكتاد من خلالها في هذا الشأن وكذلك التوجه الذي يختاره لنفسه. وينبغي أن تكون تلك فرصة أيضاً لاستخلاص العبر من الماضي والتحول إلى نهج إنمائي أكثر فعالية. وبحلول موعد انعقاد الأونكتاد الرابع عشر يكون أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد انتهى. وسيخضع برنامج عمل اسطنبول لاستعراض منتصف المدة الشامل فيما يتعلق بتنفيذه ومتابعته ورصده في عام ٢٠١٥. وكل ذلك يضيف على الأونكتاد الثالث عشر مزيداً من الأهمية.

٩- وتدعو مجموعة أقل البلدان نمواً إلى أن يتم الاتفاق في مداولات منظمة التجارة العالمية، على مجموعة تدابير أقل البلدان نمواً التي تشمل السماح المطلق بالوصول إلى الأسواق دون دفع رسوم جمركية أو التزام بالحصص، وقواعد المنشأ المصاحبة، واستثناء أقل البلدان نمواً من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في قطاع الخدمات والتقدم "خطوة إلى الأمام" بشأن موضوع القطن، وذلك من أجل تحقيق نتائج مبكرة بحلول موعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثامن في شهر كانون الأول/ديسمبر. وستكون مجموعة التدابير هذه بمثابة رسالة مهمة يرسلها المجتمع الدولي الذي التزم بدعم أقل البلدان نمواً لتمكين نصفها من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. ويعتبر التنفيذ الفعال لتحقيق نتائج مبكرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أول خطوة حاسمة يخطوها المجتمع الدولي تمهيداً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

١٠- ويدعو برنامج عمل اسطنبول (الفقرة ١٥٦) الأونكتاد إلى "أن يواصل التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وذلك من خلال التوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومات وخصوصاً في مجلس التجارة والتنمية، وأن يساهم في تنفيذ برنامج العمل أيضاً من خلال ما يقدمه لهذه البلدان من مساعدة تقنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الحفاظ على قدرات الأونكتاد المؤسسية في مجالي البحوث والتحليل للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً".

١١- وترحب مجموعة أقل البلدان نمواً بالاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها مؤخراً الدورة الثامنة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد (TD/B/58/SC.I/L.2) وهي الدورة التي "حثت الأونكتاد على الاستمرار، في التصدي للتحديات التجارية والإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً، بوسائل منها تعميم مراعاة الأحكام ذات الصلة الواردة في برنامج

عمل اسطنبول في أعمال الأمانة وفي آلياتها الحكومية الدولية، من خلال آلية تنسيق ومتابعة معززة مشتركة بين الشعب، وفقاً لولاية الأونكتاد، وفي حدود الموارد المتاحة للأونكتاد".

١٢- وتسلم مجموعة أقل البلدان نمواً بدور صندوق الأونكتاد الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً، كأداة مهمة تتيح إرساء التعاون التقني وتنفيذ أنشطة بناء القدرات في أقل البلدان نمواً، وتطبيق برنامج عمل اسطنبول بنجاح. وهي إذ تعرب عن تقديرها للترعاعات المقدمة لصالح الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً، فإنها تهيب بشركاء التنمية أن يزيدوا مساهماتهم في الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً.

١٣- والمسائل ذات الصلة بأقل البلدان نمواً هي مسائل متداخلة بطبيعتها. وتتفق ورقة الموقف هذه مع ما تضمنته ورقة موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتتناول بعض النقاط الإضافية التي تتطلب تركيزاً خاصاً من منظور أقل البلدان نمواً. وتحدد هذه الورقة الخطوط العريضة لما تتوقعه المجموعة من الأونكتاد الثالث عشر.

ثانياً - المبادئ

١٤- تشدد مجموعة أقل البلدان نمواً على أهمية التنمية الشاملة والمستدامة. وهي تأمل في تعزيز المبادئ التوجيهية التي حددها برنامج عمل اسطنبول لإقامة شراكة متجددة ومتينة لتحقيق التنمية، والتي سيتم إقرارها في المداولات بشأن موضوع الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد ومواضيعها الفرعية. وتشمل المبادئ المحددة في برنامج عمل اسطنبول ما يلي:

- (أ) تولى البلدان لزاماً أمورها والاضطلاع بدور قيادي؛
 - (ب) اتباع نهج متكامل في عملية تحقيق التنمية في أقل البلدان نمواً؛
 - (ج) إقامة شراكة وتضامن حقيقيين إلى جانب تعزيز الدعم العالمي وإنشاء آليات ملائمة؛
 - (د) اعتماد التوجه القائم على تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة وفعالية التعاون الإنمائي؛
 - (هـ) الاعتراف بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تمثل الأسس اللازمة للأمن والرفاه الجماعيين؛
 - (و) تحقيق العدالة على جميع المستويات؛
 - (ز) إيصال صوت أقل البلدان نمواً إلى النظام الاقتصادي الدولي وتمثيلها فيه؛
 - (ح) الموازنة بين دور الدولة واعتبارات السوق؛
- ١٥- تحدد وثيقة برنامج عمل اسطنبول ثمانية مجالات عمل ذات أولوية هي التالية:

- (أ) بناء القدرات الإنتاجية (الهياكل الأساسية، العلم والتكنولوجيا والابتكار، والطاقة وتنمية القطاع الخاص)؛
- (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛
- (ج) التجارة؛
- (د) السلع الأساسية؛
- (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية (التعليم والتدريب، والسكان والرعاية الصحية الأولية، والنهوض بالشباب، والمأوى، والمياه والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحماية الاجتماعية)؛
- (و) الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة بما في ذلك تغير المناخ والاستدامة البيئية والحد من مخاطر الكوارث؛
- (ز) حشد الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات وحشد الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية والدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية؛
- (ح) قيام الحكم الرشيد على كافة المستويات.

١٦- تركز المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول تركيزاً واضحاً على مختلف جوانب التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال التنمية. وسيساعد الإلمام بمجالات العمل هذه على معالجة الاحتياجات الإنمائية في أقل البلدان نمواً. وترى المجموعة أنه ينبغي إدراجها في إطار موضوع المؤتمر الثالث عشر للأونكتاد ومواضيعه الفرعية وأن تشملها الأعمال التحضيرية وأعمال المؤتمر.

١٧- ولما كان الموضوع الرئيسي هو "العولمة المتمحورة حول التنمية: في اتجاه تحقيق النمو والتنمية المتسمين بالشمول والاستدامة" - فإن قيام عولمة أفضل تكون عادلة وشاملة يجعل منها من وجهة نظر مجموعة أقل البلدان نمواً، عولمة متمحورة حول التنمية.

١٨- وقد أحدثت العولمة تحولات ذات جوانب مشرقة وأخرى مظلمة. فزيادة تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار والأشخاص عبر الحدود الدولية كان من القوى المحركة للقضايا الدولية في الأعوام الثلاثين الماضية. وقد شهد الاقتصاد العالمي تغييراً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية. بل إن السنوات الأربع الأخيرة شهدت منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر في أكرا، تطورات خليقة بقرن من الزمان. ولذلك، يتعين على المؤتمر أن يبني عمله على معطيات الواقع الجديد ويعالج الأسباب الجذرية ويتوصل إلى حلول مجدية ودائمة للمشاكل المستحكمة والمستجدة.

١٩- ولذلك، تسعى المجموعة إلى بناء توافق متين في الآراء بشأن التنمية بلورة حلول جديدة لأقل البلدان نمواً في هذا الزمن الذي يشهد أزمات عديدة. وهي تتطلع إلى أن تكون

الأعمال التحضيرية بناءً وشاملة. وبما أن برنامج عمل اسطنبول قد اعترف ببناء القدرات الإنتاجية باعتباره عاملاً مضاعفاً للتنمية، فلا بد أن تحظى هذه المسألة بالأولوية في تجديد وتعزيز الشراكة الدولية، لتحقيق التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً. وينبغي الاعتراف في هذه العملية بضرورة توفر الحيز اللازم من الحرية في اختيار السياسات لتنفيذ سياسات إنمائية من وضع البلدان وسياسات مصممة خصيصاً لتحقيق التنمية.

٢٠- وبالإضافة إلى ما اقترح، تأمل مجموعة أقل البلدان نمواً في إدراج المسائل التالية في الوثيقة الختامية للمؤتمر ضمن المواضيع الرئيسية والمواضيع الفرعية ذات الصلة:

(أ) **دور الدولة:** أثبتت التجربة أن إزالة الحواجز التجارية وإلغاء التدخل الحكومي في الاقتصاد ليس هو الدواء لعلل أقل البلدان نمواً التي تعاني من الضعف والفقر. وتدخل الحكومات الغربية غير المسبوق في الأسواق المالية هو تذكير لنا بأن قيام دولة فعالة يعتبر شرطاً لازماً لقيام سوق لا تشوب أداؤها شائبة ولازدهار القطاع الخاص. ولئن كانت مجموعة أقل البلدان نمواً تؤمن بنظام تجاري كفء، وعالمي، وذو ضوابط، ومنفتح، وعادل ومتعدد الأطراف وغير تمييزي يكون قادراً على التصدي للمشاكل الخاصة التي تعانيها أقل البلدان نمواً، فإنها تعتقد أنه يجب على الدولة أن تضطلع بدورها المشروع والإنمائي في التخفيف من حدة النقائص وجوانب القصور التي تشوب السوق وفي التصدي للعوامل الخارجية.

(ب) **التجارة في الخدمات:** تعد التجارة في الخدمات أحد القطاعات التي تنطوي على فوائد محتملة كبرى وتتمتع فيها أقل البلدان نمواً بمزايا نسبية. وينبغي الاستفادة من هذه القطاعات بشكل أفضل. ولمعالجة هذه المسألة، لا بد من تيسير الاستفادة من مجموعة التدابير التفضيلية الخاصة التي تحايي أقل البلدان نمواً كافة، في جميع القطاعات وأساليب التوريد التي تتسم بأهمية تصديرية، لا سيما الحركة المؤقتة لتنقل الأشخاص مقدمي الخدمات. وينبغي التركيز على السياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية وهندسة البرمجيات والطاقة الكهربائية وغير ذلك من المجالات التي يتمتع فيها بلد بعينه بمزايا نسبية تنافسية. وتتطلع أقل البلدان نمواً إلى الاستفادة من خبرة الأونكتاد وتجربته وموارده لدعم قضية التجارة في الخدمات.

(ج) **حقوق الملكية الفكرية:** رغم أن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة نص في الفقرة ٢ من المادة ٦٦، على إلزام البلدان الأعضاء المتقدمة بنقل التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، فإن هذا الإلزام ظل غير قابل للتنفيذ بسبب الغموض الذي يكتنف الاتفاق. ويعد الأونكتاد الثالث عشر خير منير لتذكير شركاء التنمية بالتزامهم وإقناعهم بتطبيق الحكم المنصوص عليه على أرض الواقع. وهناك حاجة ماسة لأن يصبح الشرط الملزم المتعلق بالكشف عن منشأ الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في جميع المنتجات، والحصول على الموافقة المسبقة، أساسياً في آلية تشاطر المكاسب واستخدامها. وينبغي منح الأولوية لتعزيز مهارات وقدرات الشعوب الأصلية في أقل البلدان

نمواً، في جميع عمليات تحسين الإنتاج. ولا بد من إنشاء آلية مؤسسية لتيسير الأنشطة تُسند لها ولاية واضحة لجني الفوائد من هذا القطاع.

(د) **الحماية التجارية:** إن حصة أقل البلدان نمواً في السوق التجارية العالمية تكاد لا تُذكر على الرغم من جميع الإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن. والسلع الأساسية هي الطاغية على تجارة البضائع في هذه المجموعة. ولا يكتفي الشركاء التجاريون من البلدان المتقدمة بالإحجام عن فتح أسواقهم أمام جميع منتجات أقل البلدان نمواً والسماح بدخولها دون رسوم ودون حصص، وإنما باتوا يفرضون حواجز تقييدية تتنافى مع ما قطعوه من التزامات. فوضع حواجز غير جمركية تحت مسميات السلع البيئية والسلع الحساسة والعلامات الإيكولوجية والمعايير الجديدة والخاصة، يمثل تدابير تشوه التجارة وتصدُّ صادرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يجري الأونكتاد الثالث عشر تحليلاً لتلك العقوبات ويقترح طريقة لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق من خلال إلغاء تلك التدابير المشوهة للتجارة جميعها وضمها مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة ومجدية.

(هـ) **النتائج المبكرة:** ترى مجموعة أقل البلدان نمواً أنه ينبغي الاتفاق على مجموعة التدابير الخاصة بأقل البلدان نمواً التي تشمل السماح المطلق بالوصول إلى الأسواق دون دفع رسوم جمركية ودون التزام بنظام الحصص، وقواعد المنشأ المصاحبة، واستثناء أقل البلدان نمواً من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في قطاع الخدمات، والتقدم "خطوة إلى الأمام" بشأن موضوع القطن، وذلك من أجل تحقيق نتائج مبكرة بحلول موعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثامن في شهر كانون الأول/ديسمبر. وسيكون إقرار مجموعة التدابير هذه بمثابة رسالة مهمة يرسلها المجتمع الدولي الذي التزم بدعم أقل البلدان نمواً لتمكين نصفها من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. ويعتبر التنفيذ الفعال لتحقيق نتائج مبكرة أول خطوة حاسمة يخطوها المجتمع الدولي تمهيداً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

(و) **نقل التكنولوجيا:** أصبحت التكنولوجيا قوة دافعة للتنمية والتحول الاقتصاديين. ونقل التكنولوجيا الإنتاجية والملائمة في مجالات الزراعة وتسويق السياحة والخدمات المالية الحديثة يساعد على تعزيز سلاسل القيمة. وتشدد المجموعة على ضرورة إجراء تحليل على سبيل الأولوية، للثغرات والقدرات بهدف إنشاء مركز دولي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار يُخصَّص لأقل البلدان نمواً ويكون أيضاً بمثابة بنك للتكنولوجيا لمساعدة هذه البلدان على الحصول على التكنولوجيات الأساسية واستخدامها وفقاً لما أُتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول. وتعتقد مجموعة أقل البلدان نمواً أن الأونكتاد الثالث عشر تتيح فرصة سانحة للتداول وتقديم مقترحات بشأن كيفية سبر الإمكانيات التي تنطوي عليها التكنولوجيا بالنسبة لأقل البلدان نمواً ولبلدان النامية.

(ز) **الأمن الغذائي وأمن الطاقة:** هناك تحديات جديدة ناجمة عن تقلب أسعار الطاقة. وهذا الأمر يؤثر بقدر متفاوت على عدد كبير من أقل البلدان نمواً. وقد كان لارتفاع

أسعار الغذاء وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة آثاراً اجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة النطاق على الأمن والاستقرار في العالم النامي وحتى في العالم المتقدم. وفي كل ليلة تخلد بليون نسمة - شخص واحد من بين كل ٧ أشخاص في العالم - على مضض، إلى النوم ببطون خاوية. وهذا أمر مشين في حق البشرية والتقدم المحرز في القرن الحادي عشر. وإذا استمر الوضع على هذا الحال، فمن المحتمل أن يصبح الأمن الغذائي وأمن الطاقة من القضايا الحاسمة في العقود القادمة. ويقدم التقرير الرئيسي الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١١ صورة قائمة تندر بمزيد من الفقر: ويشير التقرير المعنون *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، ٢٠١١*، إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية وإن تحققت بحلول العام ٢٠١٥، سيظل حوالي ٦٠٠ مليون نسمة في البلدان النامية تعاني من نقص التغذية، أساساً بسبب التقلب الشديد في أسعار الغذاء التي تتسم بالارتفاع. وتعتقد مجموعة أقل البلدان نمواً جازمة بأنه لا بد من التعجيل بإنشاء المركز الزراعي الدولي المخصص لأقل البلدان نمواً وأنه يتعين على الأونكتاد الثالث عشر أن يولي اهتماماً كافياً لهذه المسائل لمعالجة الأسباب الجذرية.

(ح) **تيسير التجارة:** يكتسي تيسير التجارة أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً كافة وللبلدان النامية غير الساحلية. ويمثل الاستثمار في الهياكل الأساسية مثل النقل والاتصالات والطاقة ونقل التكنولوجيا، وغيرها الشرط الأساسي لتحسين الإنتاجية والقدرات في مجال التوريد لأضعف الأعضاء في المجتمع العالمي. وينبغي أن يعمل شركاء التنمية على دمج البعد الإنمائي للتجارة في جميع المعونات التي تقدم من أجل التجارة. فحصة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري العالمي ضئيلة للغاية. ولن يكون من العسير التوصل إلى نهج شامل يتمثل في وضع إطار قانوني متعدد الأطراف بشأن تيسير التجارة دعماً لبناء قدرات جميع البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لها.

(ط) **فعالية المعونة:** تظل المعونة الخارجية عنصراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وقد تأكد دورها مع تزايد الاحتياجات في مجال التنمية، وتدني مستوى الوفورات الوطنية ومحدودية إمكانيات الوصول إلى آليات تمويل بديلة. ومما يبعث على القلق الشديد أن الموارد لا تتاح للبلدان التي تشتد بها الحاجة. ومع ذلك، ينبغي أن نركز في مناقشتنا، على معالجة مواطن الخلل في المعونة وضمان وصولها إلى من تستهدفهم من البلدان المحتاجة والمعوزة. وتشمل القضايا الرئيسية ما يلي: (أ) نهب موارد المعونة والتدفقات المالية غير المشروعة على البلدان المتقدمة، (ب) التحديد الخاطئ للأولويات في توجيه موارد المعونة، (ج) تخطي جزء كبير من المساعدة الإنمائية الرسمية لآليات الدولة، بما في ذلك عمليتا التخطيط والميزنة على الصعيد الوطني. كما أن الفجوة بين التعهدات بتقديم المعونة وصرفها واتساع هذه الفجوة أكثر، يدعو إلى القلق.

(ي) **الإدارة المالية العالمية الرشيدة:** ينبغي ضمان إيصال صوت أقل البلدان نمواً إلى الإدارة المالية العالمية وتمثيلها فيها لتتخذ قرارات تكون أكثر ملاءمة لمعطيات الواقع الذي تعيشه أقل البلدان نمواً ولكي تُنفذ هذه القرارات تنفيذاً فعالاً. وهناك حاجة لإصلاح الإدارة في مؤسسات بريتون وودز لأن النظام لم يتمكن من التنبؤ بحدوث أزمات واقترح تدابير في الوقت المناسب لتخفيف الأزمة المالية. وتعتقد مجموعة أقل البلدان نمواً بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في هيكل الإدارة الاقتصادية العالمية. فقد استجدت حالة تستدعي أسلوباً جديداً في التفكير. وينبغي أن تتناول مناقشات الأونكتاد مختلف عناصر النظام الاقتصادي العالمي التي تحتاج إلى مزيد من الإصلاح، بما في ذلك التمويل العالمي، فضلاً عن مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف، وبخاصة علاقته مع باقي ركائز النظام الاقتصادي العالمي. ومن الأهمية بمكان التأكيد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي وفي عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية.

(ك) **الهجرة والتنمية:** تمثل الهجرة البشرية جزءاً من العولمة. وتُطلق عليها المنظمة الدولية للهجرة التوجه الكاسح في القرن الحادي والعشرين. ومن المهم إدراج الهجرة في جدول الأعمال وربطها بالتنمية وبناء القدرات الإنتاجية. فالعمال المهاجرون يساهمون في اقتصادات بلدان المقصد وبلدان المنشأ. وينبغي أن تركز الوثيقة الختامية للأونكتاد الثالث عشر على ضرورة حماية حقوق العمال، وتجنبيهم المعاملة الجائرة والتمييزية من خلال وضع القوانين المناسبة وتسريع مساهمة المهاجرين في تحقيق التنمية.

(ل) **الشباب والتنمية:** الشباب هم ذخرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وميزة تفرد بها إذ ينتمي حوالي خمس سكان أقل البلدان نمواً إلى الفئة العمرية ١٥-٢٤ التي تصنفها الأمم المتحدة على أنها شباب. والشباب هم مستقبلنا - هم مبتكرو الغد ومبدعوه وقادته. وينبغي أن يركز أي خطاب يتعلق بالتنمية على توجيه هذه الذخرة نحو عملية التنمية ومنع "التضخم الشبابي" المزعزع للاستقرار من خلال ذلك! لأن انخراطهم في أعمال بناء وحده الكفيل بردع التطرف.

(م) **الزراعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الريفي:** إن الزراعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي العمود الفقري للغالبية من أقل البلدان نمواً، ولا سيما الاقتصادات الريفية و"مولدات فرص العمل" المحتملة. وقد عانت الزراعة طيلة سنوات، من "خطأ السياسات" المتمثل في نقص الاهتمام بها. فقد انخفضت حصة الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية من أكثر من ١٠ في المائة وهو أعلى معدل بلغته في السبعينات إلى نسبة لا تزيد عن ٣,٨ في المائة. وينبغي عكس هذا الاتجاه لتحسين حياة أعداد ضخمة من سكان القرى في أقل البلدان نمواً، إذ يعيش ٧٠ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً في القرى.

(ن) **تغير المناخ والتنمية:** يعد تغير المناخ من أكثر قضايا هذا العصر مدعاة للحرارة. وقد أثر ذلك بقدر متفاوت على أقل البلدان نمواً التي قلما ساهمت في الاحترار

العالمي ومنها من لم يساهم فيه على الإطلاق. وهناك خطورة من أن يحول تغير المناخ بعض مكاسب التنمية التي تحققت حتى الآن إلى نقمة (الفقرة ٩٧ من برنامج عمل اسطنبول). وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى من يساعدها في اعتماد تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيف حدتها وإصلاحها بطريقة جوهرية، من خلال توفير الأموال الكافية ونقل التكنولوجيا. وترى مجموعة أقل البلدان نمواً أنه يتعين على مؤتمر ريو ٢٠+ الذي سينعقد في مطلع العام القادم، أن يدرج برنامج عمل اسطنبول بالكامل في الوثيقة الختامية، وأن يؤكد على تجديد الالتزام العالمي والواسع النطاق لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

(س) **التنفيذ:** هناك الكثير من التصريحات وخطط العمل والمبادئ التوجيهية للسياسة وآليات التنسيق التي جرى بالفعل، توثيقها وتوضيحها كما يجب. أما الثغرة الصارخة فهي في تنفيذ تلك الالتزامات. وتأمل مجموعة أقل البلدان نمواً في أن تتحول تلك الأنشطة إلى أعمال ملموسة. لأننا بحاجة إلى مزيد من الجهود المتضافرة والتعاونية أكثر من ذي قبل. وينبغي للقادة السياسيين أن يبرهنوا على قيادتهم في هذه المرحلة الحرجة. وقد ولى زمن سياسة رد الفعل. ولن يتسنى بناء اقتصاد عالمي قوي ومستقر ومتوازن إلا باتخاذ إجراءات ملموسة.

٢١- وتظل أقل البلدان نمواً في نهاية المطاف، هي أكثر فئات البلدان ضعفاً. والوفاء بما قُطع لها من تعهدات في الماضي، بما في ذلك تحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل اسطنبول، يمنح الفرصة لإحياء الأمل في المستقبل. وبرنامج عمل اسطنبول يلقي بالمسؤولية الأساسية عن تحقيق التنمية على أقل البلدان نمواً نفسها، ولكن ذلك يتعذر من دون دعم خارجي. والمهدف الشامل المتوخى من برنامج عمل اسطنبول هو التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وذلك من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول سنة ٢٠٢٠.

٢٢- والتحدي الوشيك الذي يلوح أمامنا حالياً هو تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذاً كاملاً وفعالاً وفي الوقت المناسب بدعم متجدد ومتين من المجتمع الدولي في سبيل تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول.

٢٣- ويمثل الأونكتاد الثالث عشر فرصة للتدبير، والتركيز بشكل ملموس أكثر على المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة، والاستثمار، والديون ونقل التكنولوجيا، باعتبارها عناصر أساسية في جهود التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. وتعد الهياكل الأساسية بمثابة شريان الحياة بالنسبة لأي اقتصاد. ولا غنى عن توفر شبكة متينة من الهياكل الأساسية المادية المناسبة في بناء قدرة الدولة، وجذب مزيد من الاستثمارات، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن دواعي القلق الشديد أن أقل البلدان نمواً لا تزال وجهة غير مرغوبة من الاستثمار، حسبما ورد في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١ الذي أعده الأونكتاد. وتريد

مجموعة أقل البلدان نمواً من الأونكتاد الثالث عشر أن يؤكد على أهمية وضرة الاستثمار في بناء قدرات الدولة وخلق بيئة مواتية للاستثمار في القطاعات والهياكل الأساسية المنتجة. فذلك من شأنه أن يساعد أيضاً على تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على التأقلم على المدى الطويل للتخفيف من حدة الأزمات ومواجهة الصدمات الاقتصادية بشكل فعال. وينبغي للأونكتاد الثالث عشر أن يركز على تحويل أقل البلدان نمواً إلى وجهة مرغوبة للاستثمار. وهذا يستدعي اتباع نهج سياسي متكامل بشأن الاستثمار وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٢٤- ويمكن للأونكتاد الثالث عشر أن يساهم في زيادة الوعي ونشر المعلومات والمساعدة في ممارسة التأثير وكسب التأييد لقضية أقل البلدان نمواً بطريقة فعالة. وتعتقد مجموعة أقل البلدان نمواً بأنه من الضروري زيادة التركيز على ما تواجهه أقل البلدان نمواً من تحديات متزايدة تُعزى معظم أسبابها إلى عوامل خارجية. وينبغي للأونكتاد مناقشة تلك التحديات.

٢٥- وتسلم مجموعة أقل البلدان نمواً بما يبذله الأونكتاد من جهود رائدة في التركيز على ما تشهده أقل البلدان نمواً من عراقيل هيكلية مما حال دون نسيان قضيتهم. وما كانت هذه الفئة لتحظى بالاعتراف الدولي لولا التزام الأونكتاد الراسخ. وتعرب مجموعة أقل البلدان نمواً عن تقديرها الخالص للمؤتمر. وتعتقد المجموعة بأنه ينبغي تعزيز الولاية الأصلية المُسندة للأونكتاد بتعديل وجهتها في سياق تغير البيئة السياسية والاقتصادية المعقدة.

٢٦- وفي هذا السياق بالذات، تتطلع مجموعة أقل البلدان نمواً إلى انعقاد الأونكتاد الثالث عشر المرتقب في الدوحة في أبريل/نيسان ٢٠١٢، والعمل إلى جانب الشركاء لتحقيق تنمية تتسق مع احتياجات المليارات الذين يعيشون في البلدان الفقيرة.